# المعاهدات الثنائية في خليج غينيا
# ودورها في تقسيم المنطقة (1842– 1890م)

# Bilateral Treaties and Their Role in the Division of the Gulf of Guinea during the 19th century (1842-1890)

**أ/- أحلام واكرين**
**جامعة الجزائر (2)**

**الملخص:**

تعتبر كل من فرنسا، بريطانيا ، ألمانيا دولا محركة للتنافس الأوروبي على منطقة خليج غينيا باعتبارها خزانا متنوعا من اليد العاملة والمواد الأولية، فبعد أن وضعت هذه الدول أقدامها في المنطقة عن طريق إنشاء الحصون والقلاع على سواحل الخليج الغيني بغرض التجارة، ازداد هذا التنافس مع بداية القرن 19 م، ووصل إلى أوج قوته، بعدما اعتمدت هذه الدول عل سياسة التوغل نحو الداخل عن طريق عقد اتفاقيات ومعاهدات تجارية مع ملوك وزعماء المنطقة تحولت فيما بعد إلى معاهدات حماية التي كانت سببا في تأزم العلاقات بين الدول الأوروبية، التي عمدت في حل مشاكلها إلى عقد معاهدات ثنائية يتم بموجبها تحديد مناطق نفوذ كل دولة في منطقة خليج غينيا.

**الكلمات المفتاحية:**

خليج غينيا؛ التنافس؛ الاتفاقيات؛ المعاهدات؛ الحماية؛ الاستعمار.

## Abstract:

France, Britain and Germany are Considered the driving countries of European competition for the Gulf of Guinea as a diversified reservoir of labour and raw materials. After these counties put their feet in the region by estabilishing forts and castles on the coasts of the Gulf of Guinea for the purpose of trade, this competition knew the height of its power in the mid- $19^{th}$ century.

After that, the European countries adopted the policy of pentration inward by concluding trade agreements and treaties with kings and leaders of the region, these agreement and treaties which later turnrd into protection treaties that were the cause of the worsening relations between European countries, as they were guided in resolving their problems to the conclusion of bilateral treaties under which each country's spheres of influence are defined in the Gulf of Guinea region.



## Key words:

Gulf of Guinea; Competition; Agreements; Treaties; Protection: Colonialism

**المقدمة:**

تعد ساسة إبرام الاتفاقيات والمعاهدات من أهم الوسائل التي اعتمدت عليها الدول الأوروبية في فرض سيطرتها وبسط نفوذها في خليج غينيا [1]، ولأجل ضمان ذلك قامت هذه الدول بعقد اتفاقيات مع ملوك وزعماء المنطقة يتم بموجبها التّحكم في العلاقات التجارية وإحكام قبضتها على الأراضي الخاضعة لهؤلاء الملوك والزعماء، كما قامت بإبرام عدة معاهدات فيما بينها من أجل حل وتسوية النزاعات الإقليمية القائمة، ولوضع أهم الأسس والقواعد التي تهدف إلى تقسيم المنطقة.

وقد دار رحى هذا التنفاس بين ثلاث دول أوربية كبرى هي فرنسا وبريطانيا وألمانيا [2] منذ رسو أولى سفنهم التجارية في المنطقة، وبدأت حدّة هذا التنافس تزداد بزيادة حاجتها للمواد الأولية إلى اليد العاملة فتحوّلت بذلك القلاع والحصون التي تم تأسيسها لتسهيل عملية التّجارة إلى مراكز تنطلق منها الحملات الكشفية لدواخل الخليج الغيني، وقيام القادة بإبرام الاتفاقيات مع زعماء القبائل ليضمن كلّ قائد لدولته فرض سيادتها دون تدخل الدول الأجنبية الأخرى.

وقد وصل الصراع بين الدول المتنافسة مع نهايات القرن 19م إلى أوّج قوته فشهدت بذلك المنطقة غليانا وتكالبا محموما كان له بالغ الأثر في توتر العلاقات جراء التّضارب في التّوجهات والمصالح، ولتجنب ذلك الانفجار اهتدت الدول المتصارعة إلى عقد مؤتمر دولي ينظم عملية التقسيم في القارة الإفريقية [3]، ففي سنة (1884 – 1885م) تم عقد هذا المؤتمر بحضور ممثلين ودبلوماسيين صادقوا على وثيقّة انبثقت منها عدّة قرارات اعتبرهّا الكثير من المؤرخين من أخطر القرارات التي عجلّت في تقسيم قارة إفريقيا[4].

بعد أن تمم الاتفاق بين الدول الأوروبية في مؤتمر برلين (1884 – 1885م) أصبح النفوذ الأوروبي عن طريق عقد المعاهدات من أهم الأساليب التي اعتمدتها هذه الدول في تقسيم مناطق نفوذها، والتي اتخذت شكلين من المعاهدات الرامية لإيجاد حل مشترك بين دولتين أو أكثر أو بين ممثلي الدول الأوروبية مع زعيم أو ملك من ملوك المنطقة [5].

**1 ـ المعاهدات الأوروبية الإفريقية**: وتنقسم بدورها إلى نوعين من المعاهدات، معاهدات تجارية خاصة بتجارة الرقيق وتنظيم العلاقات التجارية في المنطقة ومعاهدات ذات صيغة سياسية تخلى الحكام الأفارقة بمقتضاها عن سيادتهم مقابل الحماية [6].

**1 ـ 1 ـ المعاهدات التجارية:**

لقد أدى التنافس الفرنسي و البريطاني في منطقة خليج غينيا إلى إتباع نفس السياسة القائمة على ربط علاقات تجارية مع ملوك وزعماء المنطقة ، ففرنسا منذ أن رست سفنها بقيادة النقيب دوكاس بالقرب من مدينة أسيني الواقعة جنوب ساحل العاج في سنة 1687 [7] قامت بتأسيس عدة مراكز و حصون تجارية على الساحل الغيني التي كانت منطلقا لممثليها لعقد اتفاقيات مع الزعماء الوطنيين الذين كانوا يقبلون بهذه المعاهدات مقابل توفير فرنسا الحماية لهم وإمدادهم بالسلاح من أجل التغلب على القبائل الأخرى[8]، ومن أجل حصول فرنسا على تصريحات لإنشاء الوكالات التجارية كثفت نشاطها في منطقة خليج غينيا عن طريق تحسين علاقتها مع ملوك الداهومي [9] وقد توجت هذه العلاقات بإبرام معاهدة في سنة 1842م التزمت فيها فرنسا بدفع ضريبة سنوية على كل سفينة محملة بالبضائع كما تستوجب هذه المعاهدة على الرعايا الفرنسيين الخضوع لقوانين المملكة [10].

وفي سنة 1851 م قامت فرنسا بعقد معاهدة تجارية أخرى مع ملوك الداهومي تهدف إلى تعميق الصداقة بين الطرفين، وقد احتوت هذه الاتفاقية على 10 بنود نصت على كيفية التعامل مع الرعايا الأجانب لكلا الطرفين مع تحديد قيمة الضرائب المفروضة على كل طرف من الأطراف المتعاقدة ([11]).

أما في منطقة ساحل العاج فقد قام الملازم فلوريو بإبرام معاهدة في سنة 1842م مع ملك جران بسام وقد احتوت هذه المعاهدة على سبعة (7) بنود ضمنت فرنسا من خلال البند الرابع حق الملاحة في كل الأنهار والروافد الموجودة في المنطقة [12].

أما فيم يخص الألمان فقد استطاع المنصرون الألمان للوصول إلى شواطئ إفريقيا الغربية منذ منتصف القرن 19م وأسسوا هناك مركزين حيث قام أحد التجار الألمان المدعو لودريتز Lauderitz بالإستقرار هناك وقام بإبرام عدة معاهدات مع الزعماء الوطنيين [13] كما استطاعوا الوصول إلى بعض الجزر المقابلة لسراليون ووصلوا حتى المنطقة الواقعة إلى الشرق من المستعمرة الانجليزية في ساحل الذهب[14]، وقد نجحوا في تجارتهم نجاحا كبيرا وفي أفريل 1884م أبلغت وزارة الخارجية الألمانية وزارة الخارجية البريطانية أنّها قد عيّنت الدكتور ناختيجال قنصلا هناك حيث استطاع الوصول إلى غاية غينيا البرتغالية ولكنه وجد التجارة الألمانية هناك ضعيفة فانسحب من المنطقة[15].

بعدها اتجه ناختيجال إلى الكاميرون حيث وجد الفرنسيين قد عقدوا أكثر من معاهدة مع الزعماء الوطنيين ويرجع الفضل في انتشار النفوذ الألماني في الكاميرون إلى التاجر ويومن Woeuman الذي كان صديقا لبسمارك[16]، الذي أعد مذكرة عن أهمية المناطق التجارية في الكاميرون، وقد كانت هذه المذكرة أساسا للتعليمات التي أعطاها بسمارك لتوطيد ألمانيا نفوذها فكانت بحق هي العصب المحرك لنشاط الحكومة الألمانية لمنطقة الطوغو [17].

في هذه الظروف أحست بريطانيا أنها على وشك فقدان مصالحها في الكاميرون فأرسلت مندوبا للمفاوضة مع ملوك وزعماء المنطقة، ولكن المندوب البريطاني وصل متأخرا إلى العاصمة دولا [18] وكان قد سبقه إليها الدكتور ناختيجال وأبرم معاهدة مع ملك المنطقة في 12 جويلية 1884م، وقد نصت هذه المعاهدة على سريان مفعولها لحوالي 30 سنة، كما تضمن تبادل المنافع المشتركة والتعهد باستخراج المعادن وزراعة المحاصيل مقابل ضمان ملك الكاميرون حماية الرعايا الألمان في مملكته[19].

وبنجاح الألمان في عقد هذه المعاهدة ركزت شركة النيجر الملكية اهتمامها على منطقة النيجر فانسحبت بريطانيا من الكاميرون وظل النزاع قائما بين الألمان والفرنسيين [20]، حيث استطاعت بريطانيا تثبيت وجودها في منطقة خليج غينيا بفضل النشاط الواسع للضباط و القناصل والتجار؛ فقد أبرم القبطان البريطاني جورج ماك ليان في 27 أفريل 1831م اتفاقا مع ممثلي الأشانتي[21] و الفانتي حيث اتفقا ممثلو القوتين على إعلان حرية التجارة والعمل على نشر القانون البريطاني بين السكان المتحاربين الذي يريدون الاحتكام به [21]، ولكي تضمن بريطانيا لرعاياها التجار الأسبقية في المعاملات التجارية سعى قناصلها للحصول على اتفاقية مع ملك لاغوس باعتبارها من أهم المناطق التجارية في ساحل الذهب؛ ففي جانفي 1852م تم عقد هذه المعاهدة التي احتوت على 9 بنود حيث يحدد كل بند الإجراءات المتخذة ضّد أي هيئة تحاول المواصلة في تجارة العبيد كما يتعهد ملك لاغوس بعدم منح أي امتياز للدول الأوروبية الأخرى بل كل تعاملاته التجارية ستكون مع بريطانيا كما تعهد أيضا بحماية البعثات التبشيرية مهما كانت جنسيتها [22]، وقد نتج عن هذه المعاهدة محاربة بريطانيا لتجارة العبيد وتشجيعها للتجارة الشرعية المتمثلة في تجارة زيت النخيل[23].

**1 - 2 - معاهدات الحماية:**

اعتمدت الدول الأوربية على سياسة التوغل نحو الداخل لإحكام قبضتها وسيطرتها على خليج غينيا، وذلك عن طريق إبرام اتفاقيات صداقة وتجارة تحولت فيما بعد إلى معاهدات حماية مع ملوك وزعماء البلاد؛ فوفقـــــا للمرسوم الذي أعلنته فرنسا في 02 جويلية 1887م أصبحت كل البلاد من الفوتاجالون إلـــى غاية ساحل العاج تابعة لها، وذلك بعد أن حدّدّت اتفاقياتها مع زعماء المناطق الواقعـــة بين نهر كافالـــي و نهر أسيني [24] وبتزايد نشاط الضباط الفرنسيين في المناطق الداخلية لنهر النيجر .اتخذت فرنسا من كوت ديفوار والدّاهومي قاعدتين للانطلاق لتثبيت أقدامها في المنطقة، ففي منطقة الدّاهومي عقدت معاهدة في 19 ماي 1862م تم بموجبها تنازل ملك الدّاهومي عن اقليم كوتونو لفرنسا وقد نصت هذه المعاهدة على 3 بنود :

ـ **البند الأول:** يؤكد ملك الدّاهومي تنازله المجاني لجلالة الإمبراطور الفرنسي عن إقليم كوتونو دون أي حقوق أو تحفظ تبعا للحدود المرسومة من جنوب البحر إلى غاية الحدود الشرقية لمملكتي الدّاهومي وبورتونوفو.

ـ **البند الثاني:** السلطة التي أنشأها ملك الدّاهومي بكوتونو تواصل إدارة شؤون الإقليم المتنازل عنه إلى حين امتلاكه فعليا من طرف حكومة فرنسا.

ـ**البند الثالث:** ستخضع هذه الاتفاقية للتصديق عليها من الإمبراطور الفرنسي، ولكن التنازل على إقليم كوتونو سيعتبر نهائي ولا رجعة فيه إلاّ في حالة عدم التصديق عليه من طرف جلالته[25].

ولتأكيد مصداقية هذه المعاهدة تم عقد اتفاق بين الطرفين مرة أخرى وذلك عن طريق عقد معاهدة في 19 أفريل 1878م حيث منحت هذه الاتفاقية منطقة كوتونو نهائيا لفرنسا حيث تضمنت 7 بنود ضمنت فرنسا من خلالها البنود التالية 1،2،3،4،5،6 كل الحقوق و الحرية لرعاياها كما سمحت لهم بالإقامة في كل الموانئ والمدن التابعة لملك الدّاهومي والتجارة فيها وامتلاك العقارات مع منحهم للأمن والسلام و الحماية، وفي الأخير أكد الاتفاق عن تخلي ملك الدّاهومي عن منطقة كوتونو وجمركتها لفرنسا دون استناد أو تحفظ حسب الحدود المعنية كما يلـــــــي: << من حدود جنوب البحر إلـــى شرق الحدود الطبيعيـــة للمملكتيـــن الدّاهومي وبورتو نوفو من الغرب على مساحة 6 كلم من مصانع Regiesaine المتواجدة على السواحل بكوتو نوفو من الشمال على مساحة 6 كلم عموديا من شاطئ البحر[26] .

كما قامت فرنسا بعقد عدة اتفاقيات مع الزعيم ساموري توري [27] ففي 23 مارس 1887م عقدت فرنسا مع هذا القائد معاهدة نصت على اعتراف ساموري بسيادة فرنسا ونفوذها على الضفة اليسرى لنهر النيجر من نيامنا Ngonuna حتى تنكيسيو Tinkisso، وكذا موافقة ساموري توري على التخلي عن المطالبة بحقوقه في مناجم الذهب في بوري والاعتراف باستيلاء الفرنسيين عليها كما نصت على أن بقية المناطق الواقعة على الضفة اليسرى لنهر النيجر ستكون تحت سيطرة ساموري توري [28].

أما فيم يخص بريطانيا فقد اتخذت من سراليون، ساحل الذهب ولاغوس خلفية لزيادة توسعها في منطقة خليج غينيا عن طريق ابرام اتفاقيات حماية مع ملوك زعماء البلاد، فقد أبرم حكام سيراليون في 25 فيفري 1879م اتفاقا مع زعماء سركاسي Scarcie وفي أكتوبر 1889م عقدوا اتفاقا مع زعيم منطقة ليمبا Limba فأصبحت بذلك هذه المناطق تحت الحماية البريطانية [29].

وفي 06 أوت 1861م عقدت بريطانيا معاهدة مع ملك لاغوس تنازلت بموجبها عن لاغوس وقد أبرمت هذه المعاهدة بين قادة السفن البريطانية على شعبة الخلجان باسم ملكة بريطانيا وملك لاغوس دوسمو واحتوت هذه المعاهدة على 3 بنود:

ـ **البند الأول**: بعد المشورة قررّ موافقته مجلس إقليم لاغوس بإعطاء الملك دوسمو حق السيادة والامتياز بصفة مؤكدة لا رجعة فيها لملكة بريطانيا العظمى مع منح ميناء وجزيرة لاجوس مع كافة أرباحها وعائداتها لملكة بريطانيا .

ـ **البند الثاني**: يسمح الملك دوسمو باستعمال صيغة الملك_في كل المعاملات الإفريقية مع السماح له باتخاذ القرارات والبث في النزاعات التي تنشب بين مواطن لاغوس المتخاصمون مع حق الطعن في القوانين الانجليزية.

ـ **البند الثالث**: عند عملية تحويل الأراضي المتنازل عليها لابد من التأشير على الوثائق بواسطة ختم السيد دوسمو ملك لاغوس كما تدفع بريطانيا منحة سنوية للملك على فترات بطرق يتم تحديدها لاحقا [30].

وأمام زيادة التوغل البريطاني نحو المناطق الداخلية اصطدمت القوى البريطانية بمملكة الأشانتي حيث أسفر الصراع بينهما بتوقيع معاهدة فومينا في 14 مارس 1874م والتي نصت على 10 بنود، ويمكن اعتبار البندين الرابع والخامس من أخطر بنود هذه المعاهدة، حيث فقدت من خلالهما مملكة الأشانتي نوعا من استقلالها وقد نص البند الرابع على ما يلي:

ـ **البند الرابع**: يقر ملك الأشانتي بعدم إعطاء حقوق السيادة على المينا أو أية سيطرة على القبائل التي ارتبطت من قبل الحكومة الهولندية كما يقر بعدم فرض أي ضريبة على قلعة المينا أو أية قلاع بريطانية أخرى على ساحل الذهب.

ـ **البند الخامس**: يقوم ملك الأشانتي بسحب كل قواته من منطقة أبولوني والمناطق المجاورة وكذلك المناطق القريبة من دكسكوف وسكوندي[31].

اعتبر الكثير من المؤرخين أن معاهدة فومينا تعد انتصارا حقيقيا لبريطانيا على مملكة الأشانتي بتنازلهم عن قلعة المينا ودفعهم لضرائب سنوية فهذا النوع من التنازل اعتبره المؤرخون نوعا من الحماية [32].

كما قامت بريطانيا أيضا بعقد اتفاق مع الأغباس في 18 جانفي 1893م وقد نص هذا الاتفاق على 6 بنود، وأبرم بين كارتر قنصل لاغوس وسلطات أبيوكوثا التي تمثل مملكة الأغبا ومجموعة شعوب المنطقة بحضور شيوخ وسكان المنطقة، بمقتضى هذا الاتفاق تتعهد سلطات وشعوب هذه المنطقة على إحلال السلام والأخوة فيما بينها وبين الرعايا البريطانيين في لاغوس وضمان الحرية لها والاعتراف بسلطات لاغوس، مع حماية وتشجيع الديانة النصرانية والاعتراف بالحماية البريطانية لمنطقة الأغبا وممتلكاتها في وقت تريد إلحاقها [33].

أمّا ألمانيا فقد قام التجار الألمان بعقد عدة معاهدات مع بعض الزعماء قبل أن يضعوا أنفسهم تحت حماية الحكومة الألمانية، فقد أبحر الدكتور ناختيجال صوب الكاميرون حيث قام بعقد معاهدة مع أحد الزعماء المدعو الملك بيل Belle حصل بموجب هذه الوثيقة على حقوق في [34] الكاميرون، واستطاع رفع العلم الألماني هناك ووصل أيضا إلى غينيا البرتغالية ولكنه وجد التجارة الألمانية هناك طفيفة فنصح التجار بالانسحاب، وفي منطقة واهدي رفع العلم الألماني على باجيدا ولومي وأعلن عن قيام محمية الطوغو[35].

**2 ـ المعاهدات الثنائية الأروبية :**

لقد أصبحت المعاهدات السياسية الأروبية بعد مؤتمر برلين (1884 ـ 1885م) أكثر جدية؛ فقد تمكنت الدول الأوروبية من خلالها على الاستيلاء واحتكار الأراضي الباقية من خليج غينيا بعد سلسلة من الاتفاقيات السّرية القائمة على أساس مبدأ تطبيق " نظرية مناطق النفوذ في إفريقيا".

ويمكن اعتبار الاتفاقية الثنائية بين فرنسا وبريطانيا في 10 أوت 1889م حول رسم حدود الممتلكات على سواحل غرب إفريقيا بين ساحل الذهب وكوديفوار من أهم المعاهدات التي لعبت دورا كبيرا في رسم الخريطة الجيوسياسية لمنطقة خليج غينيا وقد تم توقيع هذه المعاهدة بين السيدين نيسار Nisard وبيول Boyol من الجانب الفرنسي والسيدين أجرتون Agerton وامنغ Emmeng[36]، من الجانب الانجليزي، وقد تضمنت هذه المعاهدة خمسة بنود حددت من خلالها ممتلكات كل من فرنسا وبريطانيا وكيفية تنظيم التعاملات بين الدولتين وقد حددّت البنود التالية 1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5 ممتلكات الدولتين بين ساحل العاج وساحل الذهب بداية من منطقة نيوتن Newton على الساحل، ثم تتبع البحيرة الشاطئية لتندو Langune Tendo حتى نوغووا Nougoua، من هنا امتدت حتى الدرجة 9 للدائرة الموازية لخط الاستواء شمالا مع الأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيات المبرمة من طرف الحكومتين مع الأهالي[37] .

بعد أن أصبحت شركة النيجر التابعة لبريطانيا سيدة على كل الحوض السفلي لنهر النيجر والبنوي، هذا ما أقلق فرنسا التي كانت هي السباقة في هذه المنطقة، وتجنبا للصراع والصدام اهتدت القوتين إلى ضرورة تحديد مناطق نفوذها في المنطقة بعد المحادثات السرية و المنافسات التي انتهت المفاوضات بين البلدين بتوقيع معاهدة ساي باروا في 05 أوت 1890م، احتوت هذه المعاهدة على بندين البند الأول يخص جزيرة مدغشقر، أما البند الثاني تعترف فيه بريطانيا

بمجال نفوذ فرنسا جنوب مستعمراتها بالبحر الأبيض المتوسط من خط ساي Say على النيجر إلى باروا Borwa على بحيرة التشاد مرسومة حسب مجال عمل شركة النيجر وفق الخط الذي سيتم تحديده من قبل المفوضتين الذي سيتم تعيينهم[38] .

ولتأكيد اتفاقية 10 أوت 1889م عقدت الدولتين معاهدة في 26 جوان 1891م تنص على ترسيم خط الحدود بحيث تترك سانوي Sanwi واندیني Indénie لفرنسا، وبروسا Broussa الأووين Aowin وساحوي Sahué للانجليز وأثناء عملية رسم الحدود يتجه الخط أكثر إلى الشمال بـ 10 كلم شرق طريق أنيبيليكرو Annibilikrou و بوندوكو Bondoukou والتقدم إلى الفولتا الغربية بترك منطقة بوندوكو تحت النفوذ الفرنسي فأصبحت لذلك الحدود الشمالية لساحل الذهب محددة بدقة في الدرجة 9° للدائرة الموازية لخط الاستواء [39].

أمام تزايد الزحف الفرنسي في المنطقة كان رد الإنجليز دبلوماسيا حيث أبرموا معاهدة مع ألمانيا في 14 أوت 1893م لتعيين الحدود على نهر البنوي تم بمقتضاها امتلاك انجلترا للمنطقة الشمالية والجنوبية لألمانيا مقابل إعطاء بريطانيا حق التوسع إلى الشرق والجنوب حتى حوض النيل [40].

لم يعجب هذا الاتفاق فرنسا فدخلت في مفاوضات مع ألمانيا [41] عن طريق عقد اتفاق في 15 مارس 1894م تمكنت فرنسا من خلاله بالاحتفاظ بمركز النشاط في دورجر يصل طوله إلى 250 كلم بالمقابل تخلت فرنسا لألمانيا عن جنوب أداماووا حتى شاري Chari)[42].

بنجاح شركة النيجر في إبعاد الفرنسيين من دلتا النيجر ونهر بينوي ومطالبة الإنجليز بإعادة البوسا التي احتلتها فرنسا، دخلت فرنسا وبريطانيا في مفاوضات انتهت بتوقيع معاهدة 14 جوان 1898م التي تضمنت 9 بنود عيّن من خلالها حدود ممتلكات الدولتين وأدرجت فيها الإجراءات المتخذة لتعيين الطرفين فيم يخص حرية التجارة والملاحة في مستعمراتهما، خاصة لاغوس والدّاهومي والمناطق الواقعة ما وراء الدرجة 9 لخط الاستواء وهي المعاهدة التي تم بموجبها إنهاء المشاكل الحدودية المتعلقة بين الطرفين في غرب إفريقيا بصفة عامة ومنطقة خليج غينيا بصفة خاصة[43].

من خلال هذه الدراسة تم إبراز مدى ما وصلت إليه حدة التنافس الامبريالي الأوروبي على منطقة خليج غينيا في النصف الثاني من القرن 19 م وكيف تحولت المنطقة إلى ميدان للتنافس بين الشركات الألمانية والفرنسية والبريطانية؛ فتحولت بذلك أنظار الحكومات الأوروبية من التنافس الاقتصادي القائم على التجارة واليد العاملة الإفريقية إلى مرحلة السيطرة الفعلية خاصة بعدما أباح مؤتمر برلين (1884_1885م) علنا تقسيم القارة الإفريقية باعتبارها مناطق نفوذ أوروبية وذلك عن طريق عقد اتفاقيات ومعاهدات مع ملوك وزعماء المنطقة، بدأت بعقد اتفاقيات تجارية تحولت إلى معاهدات حماية فيما بعد، ولتجنب الاصطدام بين القوى الفاعلة في المنطقة لجأت هذه الدول إلى المفاوضات والجلوس حول طاولات مستديرة تجسدت في سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية فيما بينها انتهت بتقسيم خليج غينيا تقسيما شاملا حيث أصبحت كل من الداهومي، ساحل العاج، النيجر وساحل العبيد، غينيا، تحت النفوذ الفرنسي، بينما أصبحت سيراليون، نيجيريا، وساحل الذهب من نصيب بريطانيا، أما ألمانيا فقد بسطت نفوذها في منطقة التوغو والكاميرون.

كما بينت الدراسة أن منطقة خليج غينيا عرفت مقاومة وطنية عنيفة وشرسة لهذا التوغل والتوسع؛ فممالك هذه المنطقة عرفت تنظيما محكما من قبل ملوكها، فالمصادر التاريخية أثبتت أن مملكتي الداهومي والأشانتي كانتا في موقع قوة وهو الشيء الذي أجبر الدول الأوروبية للدخول معها في عدة مفاوضات وتقديم عدة تنازلات من أجل ضمان بقائها في المنطقة.

**الهوامش:**

---

(1) خليج غينيا :يعتبر آميدي تارديو (Amedée Tardieu) من أهم المصادر التي تحدثت عن جغرافية خليج غينيا فهو يقدم لنا وصفا دقيقا لكل المدن و القرى الواقعة على الساحل الغيني فحسب نفس المصدر فإن خليج غينيا هو عبارة عن سلسلة طويلة لسواحل تقع بين نهر السنغال و رأس لوباز غونزالو و يصل حدوده الجنوبية حتى رأس نيفرو بين خط عرض (0° ، 1° ، 16°) جنوبا و خط طول (35° ، 33° ، 90° )مرورا بالكونغو ممتدا ذ على طول رأس النخيل حتى قاع البيافرا .أنظر : Amédée Tardieu et Al l'univers ,Histoire et description de tous les peuples Sénégambie et Guinée ,Firmine Didot Frères editeurs ,Paris , 1847,p .191 .

لا يوجد هناك تعريف موحد متفق عليه دوليا في تحديد جغرافية منطقة خليج غينيا ، فحتى المنظمات الدولية لم تتفق بعد في تحديدها لجغرافية المنطقة فمن أهم هذه التعريفات أنه الجزء الجنوب الغربي للمحيط الأطلسي في جانبه الإفريقي و يضم 18 دولة هي أنغولا ، بنين ،التوغو ،جمهورية إفريقيا الوسطى ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، ساوتومي ، برنسيب ، السنيغال ،سيراليون ، الغابون ،غامبيا ،غانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا بيساو ، الكاميرون ، كودي فوار ، ليبيريا ، نيجيريا . أنظر : فريدوم أونوها ، القرصنة و الأمن البحري في خليج غينيا نيجيريا نموذجا ، تر : الحاج ولد إبراهيم ، قطر ، مركز الجزيرة للدراسات ، 13 ماي 2012 ، ص 4.

(2) ما بين القرنين 18 م و 19 م ازدادت حدة التنافس بين فرنسا و بريطانيا في منطقة خليج غينيا و تم توقيع عدة معاهدات بين الدولتين لتجنب الاحتكاك المباشر بينهما ، و بعد أن استكملت ألمانيا و حدتها 1870 كثفت نشاطها هي أيضا عن طريق عقد معاهدات مع فرنسا و بريطانيا تضمن من خلالها الحقوق

التجارية لرعاياها . للمزيد حول التنافس الألماني الفرنسي البريطاني في المنطقة . أنظر : Rouire (Dr) ,L'Afrique aux Européens . Les colonies de l'Europe en Afrique. La conquêtes-le partage-L 'avenir. Librairie Hachette et Cie, Paris, 1907.

(3) الدول التي حضرت المؤتمر هي ألمانيا، النمسا، بلجيكا، الدانمرك، اسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا ،بريطانيا، هولندا، ايطاليا، البرتغال، روسيا، السويد والنرويج، الدولة العثمانية. للمزيد حول معرفة أسماء ممثلي الدول الأوروبية التي خضرت المؤتمر أنظر: Jean Ziegle ,Recolonisation instabilités et Famines en Afrique aux Apres la conférence De Berlin, Solidarité, Socialiste, p.p28,29.

(4) عقد المؤتمر عشر جلسات صدرت عنها عدة قرارات على شكل ميثاق عام تضمن 38 مادة ، و تعتبر المواد التالية ، 30 ، 33 ، 34 من البنود التي تخص منطقة خليج غينيا أنظر : Ministère Des Affaires Etrangères, Afrique, Actes et convention concernant le nord l'ouest et le centre de l' Afrique 1881 – 1898. Acte Générale De la conférence Signée a Berlin le 26 février 1888,Imprimerie National, Paris, 1898,p93 .

(5)ج . ن . أوزو يغوي ،" تقسيم إفريقيا و غزوها على يد الأوروبيين نظرة عامة " ، تاريخ افريقيا العام المجلد 7 ، اليونيسكو ، بيروت 1988، ص ص 51، 52

(6) نفسه.

(7) منصف بكاي ، أضواء على تاريخ إفريقيا ، دار السبيل للنشر و التوزيع ،ط1، الجزائر ،2009 ، ص68 .

(8)إلهام محمد علي ذهني،بحوث و دراسات وثائقية في تاريخ إفريقيا الحديث،ط1،المكتبة الأنجلومصرية، القاهرة ، 2009،ص 173.

(9)تعتبر مملكة الدّاهومي من أقوى الممالك في غرب إفريقيا يحدها من الشمال سلسلة من الجبال أما من الشرق فتحدها الأنهار و البحيرات الشاطئية أما في الغرب توجد سهول الفولتا الواسعة التي تربطها ببلاد الأشانتي ،يوجد في هذه المملكة ثلاث موانئ هي واداي و غودومي و ميناء بورتو نوفو . أنظر :

Gatherine Coquery –Vidovich , "le blocus de whydah (1876_1877) et la rivalité franco-anglaise au Dahomey" , chiers Deterdes Africaine 3eme cahiers volume II ,Mouton et Co ,M C M L X " 1962 ,p, 379.

(10) زاهر رياض، المرجع السابق .

(11) Brunet .(c) et Giethlem .(louis) , Dahomy et dépendance , 2eme Edition challamel éditeur , paris ,p p, 78, 81 .

(12) ذهني محمد علي إلهام: دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث ، ط2 ، القاهرة 2009 ، ص 71 .

(13) زاهر رياض، المرجع السابق، ص ص، 233 ، 234.

(14) شوقي الجمل ، إبراهيم عبد الرزاق ، تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر ، ط2 ،دار الزهرة ، الرياض ، 2002 ، ص233 .

(15) زاهر رياض، المرجع السابق، ص 234.

(16) أوتو فون بسمارك (1815 – 1898)، سياسي ألماني قام بتوحيد ألمانيا سنة 1870 وذلك بعد أن حقق نجاحا على فرنسا وأصبح مستشار لألمانيا إلى أن أصبحت قوة أوروبية كبرى. أنظر: المنجد في اللغة والإعلام، دار المشرق بيروت، لبنان، 2003، ص 128.

(17) فرغلي علي تسن هريدي، تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر (الكشوف – الاستعمار – الاستقلال)، دار العلم و الإيمان للنشر و التوزيع، ط2، 2008، ص ص، 161 ، 162 .

(18) وقد تم ذكرها باسم يولا في مراجع أخرى. أنظر:

Martin Zachary Njeuma , cotributions diplomatiques et administratives à la paux sur la frontiere entre le Cameroun et le Nigeria (1885 – 1992) , Des frontières en Afrique da 12$^{e}$, au 20$^{e}$ siècle , Unesco , Bamako , 1999 , p156 .

(19) فرغلي علي تسن هريدي ، المرجع السابق ، ص 162 .

(20) زاهر رياض ، المرجع السابق ، ص 239 .

(21) في جمهورية غانا الحالية و الأجزاء الشرقية من ساحل العاج ، و قد سيطر هذا الشعب على المنطقة الواقعة بين وديان الفولتا الجنوبية و الهضاب الغينية غربا و الداهومي شرقا تمتد من خط 7° شمالا و تمتد 5° غربا و تقطع في دائرة عرض 7° شرقا إلى 1°الطول شمالا، عاصمتها Sagraمن الساحل جنوبا إلى الجبال الشمالية المسماة" ساغر" ". أنظر :نعيم قداح ، حضارة الإسلام و حضارة Komassiهي كوماسي "

، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د 2أوروبا في إفريقيا الغربية ، ط . بنيت عاصمة الأشانتي كوماسي على جانب صخرة كبيرة،59ت، ص وحسب المصادر التاريخية لها شوارع واسعة و نظيفة و منظمة بحيث يحمل كل شارع إسما خاصا به للمزيد من المعلومات حول حضارة شعب الأشانتي أنظر:Nalte ,Brun,géographie complete et universelle,tome 02 ,editeurs ,eugéne et victor penaud fréres,paris,1891,p 417.

(22) مسعودة قاسي ، تجارة زيت النخيل و التنافس البريطاني الفرنسي في خليج غينيا خلال القرن 19 م ، مذكرة ماجيستر في الدراسات الإفريقية، (غير منشورة)، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2009 ، ص 80 .

(23) Newbury . (colen w), British Policy Iournd , west Africa Select document 1786 – 1874 ,clarendon press ,university press oxford 1965 , p p 360,362 .

(24) مسعود قاسي، المرجع السابق، ص 80.

(25) نفس المرجع، ص 155.

(26) Brunet .(c) et Giethlen .( louis) ,op , cit ,p p 86 – 85 .

(27) I b l d ,p p 86, 88 .

(28) ولد ساموري توري في عام 1830 في سانندور، وبالقرب من بيسنادوجو في غينيا الفرنسية بالقرب من وادي ميلو على الحد الشمالي لكونيا وهي منطقة من الأراضي الجبلية والهضاب المرتفعة في شمال المرتفعات الغينية، درس العلوم الإسلامية في الماندي، حيث اكتسب الخبرة العلمية والعسكرية فيها، واستطاع بناء دولة إسلامية مترامية الأطراف. أنظر: فيج، جي، دي، تاريخ غرب إفريقيا، تر: السيد يوسف نصر، ط1، دار المعارف، 1982، ص 301.

(29) Mourice, Delafosse ; Haut-sénégal -Niger (Soudan français), Première série, Tome02 Editior, larose paris, 1912, P 346.

(30) مسعود قاسي، المرجع نفسه، ص، 109.

(31) G . w .Newbry ,op ,cit , p p 429 – 430 .

(32) سلوى أولطاش، موقف مملكة الأشانتي من الاستعمار البريطاني لساحل الذهب ( غانا حاليا ) خلال القرن 19 م ، مجلة الدراسات الإفريقية ، العدد الخامس ،2016 ، ص 150.

(33) عبد الرزاق إبراهيم ، شوقي الجمل ، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث و المعاصر ، القاهرة ، 1998 ، ص 116 .

(34) C . W . Neewbary , op , cit , p p 132 – 133 .

(35) فرغلي علي تحسين تسن هريدي ، مرجع سابق ، ص 162 .

(36) زاهر رياض ، مرجع سابق ، ص 234 .

(37) مسعود قاسي ، مرجع سابق ، ص 127 .

(38) Ministère Des Affaires Etrangères , Afrique ,et convention concermant le nord l' ouest et le centre de Afrique , op ,cit , p p 205 , 2010 .

(39) Ministère Des Affaires Etrangères , Afrique , Actes et convention concermant le Nord l'ouest et le centre de Afrique 1881 – 1898 , op , cit , p p , 211 , 215.

(40) مسعود قاسي ، مرجع سابق ، ص 101.

(41) Sir Edwerd Hertstet , K ,G , R ,the map of Africa by treaty , Vol . III .Nos 260 to 382 , Gritain and Germany to united Stotes , 1908 , p 910 .

(42) كانت فرنسا قد وقعت مع ألمانيا معاهدة في 01 فيفري 1887 لترسيم الحدود الفرنسية الألمانية بساحل العبيد و التي نصت على الاتفاق على الخط الذي يبدأ من الساحل و يمر عبر النقطة الغربية لجزيرة بايول ، الوقعة بالحية الممتدة بين آقوي و بتي- بوبو ، إلى الغرب قليلا من قرية هيلاكونجي ، الممتدة إلى غاية الالتقاء بخط العرض 9 درجات شمالا . أنظر :

Ministère Des Affaires Etrangères , Afrique ,et convention concermant le nord l' ouest et le centre de Afrique , 1881 -1898 , op , cit , p p , 191 , 192 .

(43) Ministère Des Affaires Etrangères , Afrique ,et convention concermant le nord l' ouest et le centre de Afrique ,1898 , op ,cit , p ,193 .

(44) Ministère Des Affaires Etrangères , Afrique ,et convention concermant le nord l' ouest et le centre de Afrique ,1898 , op ,cit , p p , 233 - 234